خلال الاجتماع التنسيقي مع القطاع الفندقي.. وزيرة السياحة:

البنية التحتية وتنوع الخيارات الفندقية يدعمان تنافسية البحرين كوجهة سياحية

أكدت فاطمة بنت جعفر الصيرفي وزيرة السياحة أن البنية التحتية السياحية التي تتميز بها مملكة البحرين وما توفره الفنادق والمنتجعات من خدمات وتجارب ضيافة متنوعة تسهم في تعزيز جاذبية المملكة واستقطاب المزيد من الزوار الباحثين عن تجارب ضيافة نوعية وخيارات إقامة متنوعة، كما أن تنوع الخيارات الفندقية يسهم في تلبية تطلعات مختلف شرائح الزوار، ويدعم مكانة مملكة البحرين كوجهة سياحية قادرة على تقديم تجارب إقامة تلبي مختلف الاحتياجات والتطلعات.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقدته مع ممثلي القطاع الفندقي في مملكة البحرين، بحضور سارة أحمد بوحجي الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض، في إطار اللقاءات الدورية الرامية إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الفندقي ومتابعة الاستعدادات للمواسم والفعاليات السياحية المقبلة.

وأشارت وزيرة السياحة إلى أن التنوع في الخيارات الفندقية يدعم تنافسية القطاع السياحي البحريني، ويسهم في توفير تجارب إقامة تلبي تطلعات الزوار بمختلف اهتماماتهم، كما أن الشراكة مع القطاع الفندقي تعد ركيزة أساسية في دعم النمو السياحي وتحقيق مستهدفات استراتيجية قطاع السياحة للأعوام 2022–2026، مؤكدة أهمية مواصلة التنسيق والتكامل بين مختلف الجهات المعنية لتقديم تجربة سياحية متكاملة تعكس مكانة مملكة البحرين كوجهة مفضلة للزيارة والإقامة. وجرى خلال الاجتماع بحث مستجدات القطاع السياحي، وآليات توسيع التعاون المشترك بما يسهم في تعزيز تجربة الزوار وترسيخ مكانة مملكة البحرين على خريطة السياحة الإقليمية والدولية، كما تم استعراض حملة «ولهنا عليكم» والحملة الترويجية الصيفية الهادفة إلى استقطاب الأشقاء من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى أبرز الفعاليات والبرامج المدرجة على روزنامة السياحة خلال الفترة المقبلة. كما بحث الاجتماع عددًا من المقترحات التي تهدف إلى تطوير باقات سياحية مشتركة خلال الموسم الصيفي، بالشراكة بين الفنادق ومختلف الجهات المعنية في القطاع السياحي، بما يسهم في تقديم عروض متكاملة تلبي تطلعات السوق الخليجي وتعزز تجربة الزوار، وذلك من خلال التنسيق مع المجمعات التجارية وشركات تنظيم الفعاليات والمؤسسات السياحية لإطلاق عروض نوعية تجمع بين الإقامة والأنشطة الترفيهية والتسوق والتجارب السياحية المتنوعة، بما يعزز تنافسية مملكة البحرين كوجهة سياحية مفضلة للأسر الخليجية، ويواكب تطلعات الزوار خلال فترة الصيف.

الرئيس التنفيذي للعمليات في طيران الخليج: توجيهات الملك تعزز قيم الوحدة الوطنية

○ القبطان قاسم البستكي.

أشاد القبطان قاسم عبدالله البستكي الرئيس التنفيذي للعمليات في طيران الخليج بالمضامين الوطنية السامية التي تضمنتها كلمة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه خلال الاجتماع الاعتيادي الأسبوعي لمجلس الوزراء مؤكداً أن الكلمة الملكية عكست حرص جلالته الدائم على تعزيز التلاحم بين أبناء الوطن وترسيخ قيم المسؤولية الوطنية والولاء الصادق لمملكة البحرين.

وأشار البستكي إلى أن تأكيد جلالة الملك المعظم الدور المحوري للمواطن البحريني والأسرة البحرينية يجسد إيمان القيادة الحكيمة بأهمية الإنسان البحريني باعتباره الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية والبناء لافتاً إلى أن الأسرة كانت ولا تزال المصدر الأول لغرس القيم الوطنية النبيلة وتعزيز روح الانتماء والاعتزاز بالهوية الوطنية لدى الأجيال.

وأضاف أن الإشارات الواضحة التي تضمنتها الكلمة السامية بشأن أهمية المحافظة على وحدة الصف والتكاتف المجتمعي تمثل خارطة طريق لمواصلة ترسيخ الاستقرار وتعزيز اللحمة الوطنية خاصة في ظل ما يشهده العالم من متغيرات وتحديات تستوجب المزيد من الوعي والتلاحم بين جميع مكونات المجتمع.

وأكد البستكي أن ما تنعم به مملكة البحرين من أمن واستقرار وتقدم هو ثمرة الرؤية الحكيمة لجلالة الملك المعظم والدعم المتواصل للمواطن البحريني مشيراً إلى أن النجاحات التي تحققها المملكة في مختلف القطاعات تستند إلى مجتمع متماسك يؤمن بقيم العمل والعطاء والإخلاص للوطن.

وأعرب الرئيس التنفيذي للعمليات في طيران الخليج عن اعتزازه بما يتحلى به أبناء البحرين من حس وطني ومسؤولية عالية مؤكداً أن الالتفاف حول القيادة الحكيمة والحفاظ على المكتسبات الوطنية سيبقيان عنواناً ثابتاً لمسيرة البحرين نحو المزيد من التقدم والازدهار والتنمية المستدامة.

«إياتا» لـ«أخبار الخليج»:

وتيرة إنتاج وقود الطيران المستدام دون التوقعات

2.4 مليون طن حجم الإنتاج العالمي هذا العام ما يمثل 0.8% فقط

كتب: علي عبدالخالق

كشف رئيس الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) ويلي والش، أن الإنتاج العالمي من وقود الطيران المستدام (SAF) من المتوقع أن يصل إلى نحو 2.4 مليون طن خلال عام 2026، وهو ما يمثل حوالي 0.8% فقط من إجمالي استهلاك وقود الطيران العالمي، بكلفة تُقدر بنحو 4.3 مليارات دولار على شركات الطيران.

وقال والش لـ«أخبار الخليج»، إن وتيرة نمو إنتاج الوقود المستدام لا تزال مخيبة للآمال، مشيراً إلى أنه بعد مرور خمس سنوات على التزام قطاع الطيران بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050، فإن الوقود المستدام لا يزال يشكل أقل من 1% من إجمالي استهلاك الوقود في القطاع.

وأضاف أن الوصول إلى الهدف المتمثل في تلبية 65% من احتياجات القطاع من خلال الوقود المستدام بحلول عام 2050 أصبح أكثر صعوبة نتيجة السياسات الحكومية غير المتناسقة وضعف اهتمام شركات النفط بالاستثمار في هذا المجال، مؤكداً أن أزمة الطاقة الحالية تستدعي تسريع تطوير مصادر الطاقة المتجددة في مقدمتها وقود الطيران المستدام.

ودعت «إياتا» إلى اتخاذ إجراءات منسقة لتوسيع إنتاج الوقود المستدام من خلال أربعة محاور رئيسية تشمل: زيادة إمدادات الطاقة المتجددة لضمان توافر المواد الأولية والطاقة النظيفة اللازمة للإنتاج. ضمان الوصول المفتوح إلى البنية التحتية للوقود، بما في ذلك خطوط الأنابيب ومنشآت التخزين وأنظمة تزويد المطارات. تعزيز الدعم الحكومي عبر حوافز إنتاج وأطر استثمارية توفر اليقين للمستثمرين قبل فرض أي التزامات تنظيمية. تطوير سوق عالمية لوقود الطيران المستدام تعتمد على آليات «الحجز والادعاء» (Book and Claim) بما يسمح بتداول الوقود عالمياً وتحقيق منافسة عادلة بين المنتجين وشركات الطيران.

وأشار الاتحاد إلى أن الوقود الإلكتروني للطيران (e-SAF)، المنتج عبر تحويل الكهرباء المتجددة إلى وقود سائل باستخدام تقنية «الطاقة إلى السوائل» (PtL) سيكون جزءاً مهماً من جهود إزالة الكربون من قطاع الطيران مستقبلاً.

ورغم أن الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة حددا هدفاً لإنتاج نحو 0.6 مليون طن من الوقود الإلكتروني بحلول عام 2030، فإن القدرة الإنتاجية العالمية الحالية، سواء العاملة أو قيد الإنشاء، لا تتجاوز 0.02 مليون طن، مع وجود منشأة إنتاج تجارية واحدة فقط قيد التشغيل حالياً.

○ ويلي والش.

من جانبها، أكدت ماري أوينز تومسن، النائب الأول للرئيس – للاستدامة في «إياتا»، أن الأهداف الأوروبية والبريطانية الخاصة بالوقود الإلكتروني بحلول عام 2030 «غير واقعية بشكل كامل»، معتبرة أن فرض الالتزامات التنظيمية قبل توفير القدرات الإنتاجية اللازمة سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإهدار الموارد من دون تحقيق تخفيضات فعلية في الانبعاثات.

وفي سياق متصل، أظهرت نتائج أحدث استطلاع أجرته «إياتا» للمسافرين خلال أبريل 2026 وجود دعم واسع لجهود إزالة الكربون من قطاع الطيران.

وبيّن الاستطلاع أن 89% من المسافرين يعتقدون أن القطاع يجب أن يواصل خفض الانبعاثات حتى في حال تراجع الحكومات عن التزاماتها البيئية، فيما يرى عدد مماثل أن السفر الجوي ضرورة أساسية ينبغي جعلها أكثر استدامة بدلاً من الحد منها.

كما أبدى نحو 66% من المشاركين استعدادهم لدفع مبالغ إضافية لتعويض الانبعاثات الكربونية، في حين يتوقع 88% منهم ارتفاع أسعار التذاكر نتيجة الاستثمارات المرتبطة بالاستدامة.

وأظهرت النتائج أن المسافرين يفضلون الحلول المباشرة لخفض الانبعاثات، حيث اعتبر 25% منهم أن توجيه الاستثمارات نحو وقود الطيران المستدام هو الخيار الأفضل، بينما فضل 23% الاستثمار في التقنيات الجديدة لخفض الانبعاثات، مقارنة بـ10% فقط أيدوا فرض الضرائب كأداة لمعالجة القضية.

البحرين بخير.. كيف أصبح الاقتصاد غير النفطي محرك النمو الحقيقي؟

بقلم:
عدنان أحمد يوسف

لم تعد قصة الاقتصاد البحريني في عام 2026 تُقرأ من خلال أسعار النفط أو مستويات الإنتاج النفطي فقط، بل أصبحت تُقرأ بصورة متزايدة من خلال أداء القطاعات غير النفطية التي تحولت خلال السنوات الأخيرة إلى المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والتوظيف والاستثمار. وتؤكد أحدث البيانات الرسمية أن البحرين نجحت إلى حد كبير في تحقيق أحد أهم أهداف خطة التعافي الاقتصادي والاستدامة 2022–2026، والمتمثل في تعزيز مساهمة الاقتصاد غير النفطي وتقليل الاعتماد النسبي على القطاع النفطي.

وتشير بيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني إلى أن الأنشطة غير النفطية ساهمت بنسبة 85.8% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2025، مقارنة بنحو 84% قبل سنوات قليلة فقط، وهو ما يعكس تحولاً هيكلياً مهماً في بنية الاقتصاد الوطني. كما نما الاقتصاد البحريني بنسبة 3.5% خلال عام 2025 رغم تراجع أداء القطاع النفطي، حيث استطاعت القطاعات غير النفطية تحقيق نمو بلغ 5.3% بالأسعار الجارية.

والأهم من ذلك أن هذا النمو لم يكن معتمداً على قطاع واحد، بل جاء نتيجة أداء قوي لعدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وهو ما يعكس نجاح سياسة التنويع الاقتصادي التي تبنتها المملكة خلال السنوات الأخيرة.

ويظل قطاع الخدمات المالية والتأمين حجر الزاوية في الاقتصاد البحريني، إذ يمثل أكبر مساهم منفرد في الناتج المحلي الإجمالي. وتشير البيانات الرسمية إلى أن القطاع المالي ساهم بما يقارب 18% من الناتج المحلي الإجمالي، مع تحقيق معدلات نمو جيدة خلال السنوات الأخيرة، مستفيداً من مكانة البحرين كمركز مالي إقليمي رائد في الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية والتكنولوجيا المالية.

أما القطاع الصناعي، وبخاصة الصناعات التحويلية، فيواصل لعب دور استراتيجي في الاقتصاد الوطني. فقد احتل قطاع الصناعة التحويلية المرتبة الثانية من حيث مساهمته في الأنشطة غير النفطية، مستفيداً من الصناعات المرتبطة بالألمنيوم والبتروكيماويات والصناعات التصديرية. كما تستهدف خطة التعافي الاقتصادي رفع مساهمة القطاع الصناعي إلى مستويات أعلى من خلال التوسع في التصنيع المتقدم وجذب الاستثمارات الصناعية النوعية.

كما برز قطاع السياحة والضيافة باعتباره أحد أسرع القطاعات نمواً (قبل التطورات الأخيرة). فقد سجل قطاع الإقامة والخدمات الغذائية من أعلى معدلات النمو بين الأنشطة الاقتصادية. وتراهن البحرين على هذا القطاع ليصبح أحد أكبر مولدات الوظائف الجديدة خلال السنوات المقبلة.

وفي الوقت نفسه، يبرز قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والاقتصاد الرقمي كأحد أهم الرهانات المستقبلية. فقد حقق قطاع المعلومات والاتصالات معدلات نمو تجاوزت 11% في بعض الفترات، مستفيداً من توسع الخدمات الرقمية والبنية التحتية المتقدمة للاتصالات والتحول الحكومي الرقمي. كما تستهدف خطة التعافي الاقتصادي زيادة عدد الشركات الناشئة التقنية وتوسيع فرص العمل الوطنية في الاقتصاد الرقمي.

ولا يقل أهمية عن ذلك قطاع الخدمات اللوجستية والنقل والتخزين، الذي استفاد من الموقع الجغرافي للمملكة والاستثمارات في البنية التحتية والموانئ والمطارات، ليصبح أحد القطاعات المستهدفة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز دور البحرين كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية.

ومن منظور سوق العمل، فإن معظم الوظائف الجديدة التي تم خلقها خلال السنوات الأخيرة جاءت من القطاعات غير النفطية، خصوصاً الخدمات المالية والسياحة والتكنولوجيا والصناعة والخدمات المهنية. وهذا يعكس نجاح الاستراتيجية الاقتصادية في ربط التنويع الاقتصادي بالتوظيف وخلق الفرص للمواطنين، بدلاً من الاكتفاء بتحقيق النمو الرقمي فقط.

الخلاصة إن البحرين لا تزال تواجه تحديات مالية معروفة، وفي مقدمتها الدين العام والعجز المالي، إلا أن قراءة الأرقام الاقتصادية من زاوية النمو تكشف حقيقة مهمة: الاقتصاد البحريني أصبح اليوم أكثر تنوعاً مما كان عليه قبل عقد من الزمن. فمع تعاظم مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وصعود قطاعات المال والصناعة والسياحة والاقتصاد الرقمي والخدمات اللوجستية، تبدو المملكة أقرب من أي وقت مضى إلى تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في بناء اقتصاد مرن تدعمه المعرفة والابتكار والاستثمار.

بابكو إنرجيز تعلن فتح باب التقديم لبرنامج ناصر بن حمد لقادة طاقة المستقبل

أعلنت بابكو إنرجيز، مجموعة الطاقة المتكاملة التي تقود أمن الطاقة واستدامتها للأجيال القادمة في مملكة البحرين، فتح باب التقديم لمبادرة ناصر بن حمد لقادة طاقة المستقبل – برنامج ابتعاث وتطوير مهني، وذلك اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 15 يونيو الجاري.

ويأتي إطلاق البرنامج انسجاماً مع رؤية سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، رئيس مجلس إدارة مجموعة بابكو إنرجيز، والتي ترتكز على تمكين الشباب البحريني والاستثمار في طاقاتهم لبناء كوادر وطنية مؤهلة تقود مستقبل قطاع الطاقة.

وتُتاح هذه المبادرة الرائدة لفئتين رئيسيتين من المتقدمين: طلبة الصف الحادي عشر المتفوقين الراغبين في استكمال دراستهم الجامعية، والمهنيين ذوي الخبرة العملية التي لا تقل عن ثلاث سنوات، الراغبين في متابعة الدراسات العليا والبحوث في التخصصات ذات الأولوية المرتبطة بقطاع الطاقة. ويوفر البرنامج للمواطنين البحرينيين المؤهلين مساراً تطويرياً متكاملاً يجمع بين الدراسة الأكاديمية في جامعات دولية مرموقة، والتدريب العملي في القطاع، إلى جانب برامج الإرشاد والتوجيه وفرص التطوير المهني.

وفي إطار تعزيز الوعي بالبرنامج، وقبل فتح باب التقديم، تعتزم بابكو إنرجيز تنظيم سلسلة من الجلسات التعريفية العامة، تهدف إلى تعريف المتقدمين المحتملين بتفاصيل البرنامج، ومعايير الأهلية، والتخصصات المتاحة، بالإضافة إلى آلية التقديم. وستكون هذه الجلسات متاحة للمواطنين البحرينيين المؤهلين في مساري البكالوريوس والدراسات العليا، وستُعقد حضوريًّا مع إتاحة خيار المشاركة عن بُعد.

انطلاق مؤتمر القيادة الأربعاء المقبل

تنطلق صباح يوم الأربعاء المقبل الموافق 10 يونيو 2026، أعمال «مؤتمر القيادة» في نسخته الثامنة، الذي تُنظمه مجموعة أوريجين تحت عنوان «استراتيجيات القيادة في تعزيز الأداء وتحقيق التميز»، بمشاركة 14 خبيرًا ومتحدثًا متخصصين في مجالات القيادة والإدارة وتطوير الموارد البشرية من داخل مملكة البحرين وخارجها.

ويُقام المؤتمر بحضور يوسف بن عبدالحسين خلف وزير العمل وزير الشؤون القانونية، الذي يفتتح أعماله رسميًا، وسط مشاركة واسعة من القيادات التنفيذية وصناع القرار والمسؤولين في القطاعين الحكومي والخاص.

ويُعقد المؤتمر هذا العام بهدف تسليط الضوء على أحدث الممارسات العالمية في تطوير القيادات، وتعزيز ثقافة التميز المؤسسي، ورفع مستويات الأداء والإنتاجية في بيئات العمل المتغيرة.

ويسبق الافتتاح الرسمي للمؤتمر تنظيم ورشة عمل متخصصة حول تطبيقات منهجية BANI العالمية في القيادة وإدارة المؤسسات المعاصرة، تقدمها الدكتورة ياسمين البلوشي من سلطنة عُمان، حيث تستعرض أبرز الأدوات والاستراتيجيات الحديثة للتعامل مع التحديات والمتغيرات المتسارعة في بيئات العمل المعاصرة. وفي تصريح بهذه المناسبة، أكد الدكتور أحمد البناء رئيس المؤتمر والرئيس التنفيذي لمجموعة أوريجين قائلا: «إن المؤتمر يواصل ترسيخ مكانته كأحد أبرز المنصات المهنية المتخصصة في تطوير القيادات على مستوى المنطقة، مشيرًا إلى أن النسخة الحالية تأتي في توقيت يشهد فيه العالم تغيرات متسارعة تتطلب قيادات قادرة على التكيف والابتكار واتخاذ القرار بكفاءة».

○ د. أحمد البناء.

«البركة الإسلامي» يتيح لعملائه إمكانية فتح حسابات مصرفية في مصر

○ د. عادل سالم.

○ حسام بن الحاج عمر.

انطلاقًا من نهجه الراسخ في تطوير الحلول المصرفية المبتكرة وتعزيز تجربة العملاء، أعلن بنك البركة الإسلامي، أحد وحدات مجموعة البركة، إطلاق خدمة مصرفية عابرة للحدود تتيح لعملائه إمكانية فتح حسابات مصرفية في جمهورية مصر العربية بكل سهولة ويسر، في خطوة جديدة تعكس التزام البنك بتوسيع نطاق خدماته الدولية وتقديم خدمات مصرفية متكاملة تلبي تطلعات عملائه داخل المملكة وخارجها.

وتأتي هذه الخطوة امتدادًا للنجاح الذي حققه بنك البركة الإسلامي في إطلاق خدماته المصرفية العابرة للحدود مع الجمهورية التركية خلال العام الماضي، والتي حظيت بإقبال إيجابي من العملاء وأسهمت في توسيع نطاق الخيارات المصرفية الدولية المتاحة لهم، ما يعكس كفاءة هذا النموذج وقدرته على تلبية احتياجات العملاء عبر أسواق متعددة.

ومن خلال هذه الخدمة الجديدة، سيتمكن عملاء بنك البركة الإسلامي من فتح وإدارة حسابات مصرفية مباشرة في مصر، بما يشمل الحسابات الجارية وحسابات التوفير، إضافة إلى حسابات الوكالة والودائع لأجل، ما يوفّر تجربة مصرفية مرنة تربط العملاء بأحد أهم الأسواق المصرفية في المنطقة.

وتعكس هذه المبادرة الرؤية الاستراتيجية والجهود المستمرة لمجموعة البركة، مستندة إلى التعاون الوثيق بين وحدتيها المصرفيتين، بنك البركة الإسلامي – البحرين وبنك البركة مصر، حيث يتولى بنك البركة الإسلامي في البحرين قيادة تنفيذ هذه الخدمة في المملكة. ويساهم هذا التعاون في تعزيز الصيرفة الإسلامية العابرة للحدود وتيسير المعاملات المصرفية بسلاسة بين مملكة البحرين وجمهورية مصر العربية.

وبهذه المناسبة، صرح حسام بن الحاج عمر، الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة، قائلًا: «تمثل هذه المبادرة محطة مهمة في مسيرة مجموعة البركة نحو تعزيز حضورها الإقليمي والدولي، حيث يعكس إطلاق هذه الخدمة رؤيتنا في توفير حلول مصرفية متقدمة تلبي الاحتياجات المتنامية للعملاء وتمنحهم وصولًا أوسع إلى خدمات مصرفية إسلامية عالية الجودة. كما يفتح هذا التعاون آفاقًا جديدة للنمو المشترك، ويعزز من قدرتنا على تقديم منتجات وخدمات مبتكرة تتماشى مع تطورات الأسواق المختلفة».

من جانبه، صرح الدكتور عادل عبدالله سالم، الرئيس التنفيذي لبنك البركة الإسلامي، قائلًا: «يعكس إطلاق هذه الخدمة التزام بنك البركة الإسلامي المستمر بتقديم تجربة مصرفية متكاملة ترتكز على سهولة الوصول والمرونة والكفاءة، ما يتيح لعملائنا توسيع خياراتهم المصرفية وتلبية احتياجاتهم الشخصية والتجارية. ونتطلع إلى بناء شراكة طويلة الأمد مع بنك البركة – مصر تسهم في دعم مستقبل الصيرفة الإسلامية وتقديم قيمة مضافة حقيقية للعملاء».

ويُعد بنك البركة الإسلامي من أبرز المصارف الإسلامية في مملكة البحرين، ونجح منذ تأسيسه عام 1984 في تحقيق نتائج متميزة في خدماته المصرفية الموجهة للأفراد والشركات، وله سجل حافل في مجال الابتكار وتقديم الحلول الاستثمارية والتمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما يواصل البنك أداء دوره الريادي في دعم مبادرات المسؤولية المجتمعية والاستدامة، محتلًا مكانة مرموقة بين البنوك الرائدة التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية لعملائها حول العالم.